

«إجراءات إماراتية لمواجهة آثار «كورونا»

الكاتب



علي توفيق الصادق
* د. علي توفيق الصادق

واجهت سلطات الإمارات آثار جائحة كورونا الصحية والاقتصادية والمالية بحزمة من الإجراءات والسياسات والمبادرات التي خففت وتخفف من الآثار الصحية السالبة والآثار الاقتصادية والمالية.

يصدر صندوق النقد الدولي تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» مرتين، مرة في شهر أكتوبر/ تشرين الأول والثانية في شهر إبريل/ نيسان من كل عام. في أكتوبر 2019، قدر الصندوق أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي (الدخل العالمي فيما بعد) سيبلغ حوالي 90.5 تريليون دولار في عام 2020. وفي شهر إبريل 2020، قدر الصندوق أن الدخل العالمي سيبلغ حوالي 83 تريليون دولار في عام 2020. الخسارة بين التقديرين تبلغ نحو 7.5 تريليون دولار، أي ما يعادل حوالي 8.3 بالمئة من الدخل العالمي المقدر بـ 90.5 مليار دولار.

وعلى مستوى الإمارات العربية المتحدة، قدر صندوق النقد الدولي أن الدخل الإماراتي في عام 2020 سيبلغ 414 مليار دولار حسب التقدير في أكتوبر 2019، وسيبلغ حوالي 343 مليار دولار في عام 2020 حسب التقدير في إبريل 2020؛ أي أن دخل الإمارات يقدر أن ينخفض بحوالي 71 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 17 بالمئة من دخل الإمارات المقدر لعام 2020.

التطور من نمو إلى انكماش، على المستوى العالمي أو على مستوى الإمارات، يعود في الأساس إلى جائحة فيروس (كورونا) (فيروس كوفيد المستجد 19).

واجهت سلطات الإمارات آثار جائحة كورونا الصحية والاقتصادية والمالية بحزمة من الإجراءات والسياسات

والمبادرات التي خففت وتخفف من الآثار الصحية السالبة والآثار الاقتصادية والمالية. فقد اتخذت السلطات عدداً من الإجراءات للحد من انتشار فيروس كورونا تمثلت في إغلاق المدارس، ودور الحضانه، ومراكز التسوق، والحدائق والمطاعم وأماكن الجذب السياحية المختلفة، وغيرها من الإجراءات

إلى جانب ذلك، زادت السلطات من الاختبارات وزادت من جهود التعقيم، وأنشأت فرقة عمل مخصصة لضمان الإمداد المتواصل للسلع الاستهلاكية، وأطلقت مبادرة التعلم عن بعد لضمان استمرارية التعليم

وفي المجال المالي، ولتاريخ 4 يونيو/ حزيران 2020، رصدت الإمارات 26.5 مليار درهم لتمويل نشاطات مختلفة تشمل 16 مليار درهم من حكومة دولة الامارات لدعم القطاع الخاص من خلال تخفيض الرسوم الحكومية المختلفة وتسريع مشروعات البنية التحتية القائمة؛ و1.5 مليار درهم كإجراءات تتخذها حكومة دبي لخفض الرسوم الحكومية، وتقديم دعم إضافي للمياه والكهرباء، وتبسيط إجراءات العمل ؛ و 9 مليارات درهم أعلنت عنها حكومة أبوظبي كجزء «من برنامج التحفيز المالي» غداً 21

ونذكر في هذا السياق أن صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، أطلق برنامج التحفيز في عام 2019 بميزانية قدرها 50 مليار درهم لتُستثمر على مدى 3 أعوام في تطوير الاقتصاد والمعرفة والمجتمعات. وتشمل المبادرات الجديدة دعم المياه والكهرباء وكذلك ضمانات الائتمان ودعم السيولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

إضافة إلى ذلك، أعلنت حكومة أبوظبي عن تخفيض أو تعليق مختلف الرسوم والعقوبات الحكومية، فضلاً عن خصم على مدفوعات الإيجار التجاري في قطاعي السياحة والضيافة. وفي المجال النقدي، قام البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة مرتين بمجموع الانخفاض 125 نقطة أساس

علاوة على ذلك، أعلن البنك المركزي الإماراتي عن حزمة إجراءات بقيمة 256 مليار درهم تشمل التالي: (1) خفض متطلبات الاحتياطي الإلزامي من البنوك من 14 بالمئة إلى 7%؛ (2) قروض مضمونة بدون فائدة للبنوك (50 مليار درهم)؛ (3) السماح باستخدام احتياطي رأس المال الفائضة للبنوك (50 مليار درهم)؛ (4) تخفيض بنسبة 15-25 في المئة في مخصصات قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ (5) زيادة نسبة القرض إلى القيمة لمشتري المنازل لأول مرة بمقدار 5 نقاط مئوية ؛ (6) تحديد الرسوم المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة؛ (7) التنازل عن جميع رسوم خدمة الدفع التي يتقاضاها المركزي لمدة ستة أشهر؛ (8) رفع الحد الأقصى لتعرض البنوك لقطاع العقارات مع مراعاة المخصصات الكافية؛ (9) السماح للبنوك بتأجيل سداد القروض حتى نهاية 2020

في ضوء ما تقدم من إجراءات ومبادرات في مجالات الصحة والاقتصاد والمال، فإن اقتصاد الإمارات سيعاود النمو مع عودة فتح الاقتصاد تدريجياً ويعوض ما فقد من نشاط بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد 19. فاققتصاد الإمارات اقتصاد متنوع منفتح على العالم يستقطب العمالة الماهرة ويتبنى السياسات الفاعلة، وهذه كلها تساعد على عودة آمنة إلى المسارات الطبيعية

مدير معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي سابقاً *

